

مناشدة استيقاظ

صدر تقرير حديث من قبل هيئة أسلحة الدمار الشامل، يحدد 60 اقتراحاً حول كيفية تخليص العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية.

في لقد قصدت هيئة أسلحة الدمار الشامل بعبارتها التي تحمل عنوان "أسلحة الإرهاب" في التقرير أن تكون هذه العبارة جرس إنذار ودعوة للانتباه. وكما جاء واضحاً في العنوان الفرعي "تحرير العالم من الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية"، فإن هذا التقرير لا يخص الإرهاب بشكل رئيسي في ضوء النظرة الضيقة التقليدية للعالم هذه الأيام، بل يخص استحواذ وامتلاك أسلحة الدمار الشامل - أو أسلحة الإرهاب - من قبل الحكومات، ليس بمعنى التسامح بل بمعنى احترام ذلك وفرضه في المجتمع الدولي.

تحاول هيئة أسلحة الدمار الشامل برئاسة الجنرال هانز بليكس الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعالج بصراحة وشفافية ما يبدو متناقضاً من أن فئة أسلحة الدمار الشامل الرئيسية (حوالي 27000 سلاح نووي في العالم) في أيدي القوى العظمى تُعدُّ مصدرًا شرعياً للقوة العسكرية وميزة سياسية وقوة استقرار إلى حد كبير، بينما تُعدُّ في أيدي الآخرين تهديداً لوجود المجتمع الدولي.

يُقدِّم الأعضاء الأربعة عشر المؤلفون لهيئة أسلحة الدمار الشامل منظوراً معاكساً. فعلى النقيض من الخطاب الدارج حول "دول مارقة"، فإن هذا المنظور يقبل وجهة نظر كون أسلحة الدمار الشامل هي بحد ذاتها خطرة بغض النظر عن الأيدي التي تمتلكها. وبالرجوع إلى تقرير هيئة كانبيرا لإزالة الأسلحة النووية الصادر في العام 1996، فإن هيئة أسلحة الدمار الشامل تؤكد أنه "طالما كان هناك دولة لديها مثل هذه الأسلحة (ولاسيما الأسلحة النووية) فإن الآخرين سوف يسعون لامتلاك مثل هذه الأسلحة. وطالما بقيت هذه الأسلحة موجودة في ترسانة دولة ما فإن هناك احتمالاً لاستعمالها سواء بشكل مخطط أم بشكل عارض. وبكل الأحوال فإن أي استخدام من هذا القبيل سوف تكون له نتائج كارثية". يعتبر هذا عقيدة أساسية لدى الهيئة المستقلة لأسلحة الدمار الشامل.

في السنوات العشر التي مرت منذ صدور تقرير هيئة كانبيرا Canberra تسارع التبادل الاقتصادي العالمي بشكل كبير، صحيح أن كل دول العالم تواجه التهديدات البيئية وأخطار الأمراض المعدية نفسها. ولكن لم تقم نزاعات حدودية جدية أو فكرية بين القوى العسكرية العظمى. بيد أن الغريب في الأمر أن المناخ العام للاتفاقات على مراقبة التسليح ونزع الأسلحة قد تراجع من الناحية الفعلية.

- من تقرير هيئة أسلحة الدمار الشامل، من مقدمة رئيس الهيئة.

لقد تأسست هيئة أسلحة الدمار الشامل في عام 2003 من قبل وزيرة خارجية السويد الراحلة السيدة آنّا ليند، تنفيذاً لاقتراحات السيد جايناثا دانابالا يوم كان مساعد السكرتير العام للأمم المتحدة في شؤون نزع التسليح، وأصبح فيما بعد عضواً في لجنة بليكس. أما باقي أعضاء الهيئة الذين تمت دعوتهم من قبل رئيس اللجنة السيد هانز بليكس للعمل حسب إمكانياتهم الشخصية، فهم أليكسي ج. أرباتوف، وماركوس دي أزامبوجا، وديوي

المطاف. ويقع في مقدمة توصياتها حول الأسلحة النووية وضع معاهدة منع اختبار الأسلحة النووية الشامل CTBT التي مر عليها حتى الآن 10 سنوات في حيز التنفيذ.

لقد تم افتتاح هذه المعاهدة للتوقيع عام 1996، وكان أول من وقّعها الرئيس الأمريكي بيل كلينتون. وبحلول نيسان أبريل 2006، كان قد بلغ عدد من وقّعها 176 دولة ومن أقرها 132 دولة. ولكن بقيت عشر مصادقات من أصل أربع وأربعين مصادقة مطلوبة لدخول القرار حيز القوة والتنفيذ، تتضمن الصين والولايات المتحدة اللتين هما من الدول المالكة للسلاح النووي، ولا يتوقع التقرير بدون أي وهم دخول المعاهدة CTBT حيز التنفيذ في المستقبل القريب بسبب المعارضة الثابتة من طرف الإدارة الأمريكية الحالية والرفض الدائم لمتابعة عملية التصديق عليها من قبل مجلس الشيوخ الأمريكي الذي سبق له أن خذّلها.

في المجتمع الدولي الذي يتكامل بسرعة في هذه الأيام، تبقى المعاهدات الدولية والمؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية وOPCW من الأمور التي لا غنى عنها. فرغم مواطن ضعفها، يمكنها أن تقوم ببعض الأشياء الضرورية التي لا يمكن للدول أن تنجزها بالعمل لوحدها منفردة. إنها أدوات أساسية في أيدي المجتمع الدولي لتعزيز الأمن والمشاركة بأنظمة التفيتش والمراقبة وإنفاص تهديد أسلحة الدمار الشامل.

- من تقرير أسلحة الدمار الشامل، من مقدمة رئيس الهيئة

وبينما يركّز تقرير بليكس على مراقبة التسليح ونزع الأسلحة، فإنه يضع هذه القضية بشكل حقيقي في منظور أوسع، موضحاً أن عملية التقدم في نزع التسليح، بما في ذلك اعتبار الأسلحة النووية غير قانونية، إنما تتطلب نشوء ترتيب عالمي لا تعود فيه الدول تشعر بضرورة الاتكال على أسلحة الإرهاب للحفاظ على أمنها.

الكاتب: مانّي فانبورغ دبلوماسي وكاتب سويدي، يعمل حالياً قنصلاً عاماً للسويد في كالينينغراد، في روسيا، كان نائباً للأمم العام لهيئة أسلحة الدمار الشامل.

E-mail: manne.wanborg@foreign.ministry.se

فورتونا أنور، وجاريت إيفانز، ووليام ج. بيرري، وأليسون ج. ك. بيلز، وفازانثا راجافان، وبان زينكيانغ، وشيخ سيلا، والأمير الحسن بن طلال، وباتريسيا لويس، ومساشي نيشهارا.

لقد كان السبب والمسوّغ الذي دعا إلى تأسيس هذه الهيئة هو الصعوبة المتزايدة وركود الجهود العالمية الرامية إلى نزع التسليح في أواخر التسعينيات من القرن المنصرم والسنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين. ومنذ العام 1996 عندما تم توقيع معاهدة حظر الاختبارات النووية، كانت هناك عقبات كثيرة ونجاحات قليلة جداً. ومن هنا تنبثق الحاجة إلى هيئة أسلحة الدمار الشامل في ظروف صعبة ونجاح قليل... على خلاف التوقعات المعاكسة لذلك... (فلقد كان هناك تقدم أكبر في موضوع نزع التسليح خلال الحرب الباردة بالمقارنة مع الفترة التي تلت انتهاءها).

وفي مواجهة هذه الورطة والجمود، قدمت هيئة بليكس 60 توصية -30 منها متعلقة بالأسلحة النووية، و30 أخرى متعلقة بأسلحة الإرهاب الأخرى والمسائل العديدة العالقة- على أمل بث الروح في جهود نزع التسليح العالمية المتوقفة وتوطيد دور القانون في مجال مراقبة التسليح ونزع الأسلحة.

وعلى الرغم من أنه لا مجال للاستخفاف بالفروق الجوهرية بين الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، فقد بُني التقرير على افتراض صحيح: بأن كل هذه الأسلحة تدعى "أسلحة إرهاب". فهذه الأسلحة المصممة للتخويف والتدمير، هي أكثر الأسلحة وحشية ولا إنسانية من بين جميع الأسلحة الأخرى. وسواء أكانت هذه الأسلحة بأيدي الدول أم بأيدي الجماعات الإرهابية، فإنها يمكن أن تسبب دماراً أكبر بكثير من أي سلاح تقليدي آخر، وأثرها غير محدد وطويل الأمد بشكل أكبر بكثير من أي سلاح تقليدي آخر. وهذه هي نقطة انطلاق هيئة أسلحة الدمار الشامل الدولية.

وعلى الرغم من أنه يوجد أصلاً حظر كامل للأسلحة البيولوجية والكيميائية -فمثلاً في اتفاقية منع تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الجرثومية (البيولوجية) والسّمية للعام 1975 BTWC، واتفاقية منع تطوير وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية للعام 1997- فلا يوجد بالمقابل منع مشابه للأسلحة النووية. ولكن من ناحية أخرى، هناك اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية NPT للعام 1970. والتي حددت مدتها الزمنية بـ 25 سنة، ومن ثم تمّ تمديدتها في العام 1995 إلى أجل غير مسمى، وهي تطلب من الشركاء في هذه الاتفاقية أن يتفاوضوا حول نزع السلاح النووي، باعتبارها أقرب إلى العضوية العالمية من تلك الموجودة في اتفاقيتي BTWC وCWC.

وتبعاً لذلك، تدافع هيئة بليكس عن تقوية وعولة كل من معاهدي BTWC وCWC، بينما تقدّم عدداً من الوسائل والإجراءات الجزئية لتعزيز إجراءات جزئية متبادلة بغية الحد من الأسلحة النووية وإنفاصها، مع النظر إلى اعتبارها خارجة عن القانون في آخر